الأزمات السياسية وأثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣م

م.م. شيماء فاضل نصيف الدليمي

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

shiama253@gmail.com

shaymaa.f@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تظهر أهمية البحث من خلال الواقع الذي نعيشه والاحتياجات الكبيرة لإعادة إعمار العراق وبناء مجتمع بعد النزاعات، خاصة الحروب الداخلية التي تسببت في دمار كبير على جميع المستويات. هذا الدمار يتطلب تدخلات دولية لإنهائه. لقد أدت الجماعات الإرهابية، بأفكارها التدميرية، إلى خلق واقع صعب مليء بالعنف والجريمة، مما أثر سلباً على المجتمع والبنية التحتية الاقتصادية والثقافية. لذلك، يجب علينا وضع استراتيجيات وخطط مدروسة لإعادة بناء السلام وتأهيل المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. يجب أن نعمل على تحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوحيد الخطابين الديني والسياسي، ليكون كل ذلك في خدمة إعادة بناء التنمية في العراق.

الكلمات المفتاحية: (التنمية السياسية، الازمات السياسية، الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، العمل الحكومي).

Political crises and their impact on the Iraqi economy after 2003

Shimaa Fadhel Naseef Al-Dulaimi

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

shiama253@gmail.com

shaymaa.f@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The Importance of the research Is evident from the real lived reality and the extreme necessities for rebuilding Iraq and building a post-conflict society, especially internal wars that certainly result in great destruction at all levels and require International interventions and Importance to end them, as terrorist organizations with their destructive and deviant ideas have created a bitter and backward reality based on killing and crime that has led to great destruction of the local social structure and the economic and cultural infrastructure. This requires us to prepare proposals that are In fact strategies and practical plans studied to rebuild peace and rehabilitate society, taking Into account the goals, means and possible

mechanisms to complete this process. And to provide it with all the elements of material, moral and environmental strength through reforming the political, economic, social and cultural-intellectual reality and unifying the religious and political discourses to serve, first and last, the reconstruction of the development reality with all Its vital contents.

Keywords: (political development, political crises, economic, economic development, government work).

المقدمة

إنَّ الاقتصاد هو المحرك الأساسي في حياة الشعوب، ويؤثر بشكل كبير على العملية السياسية والنظم القائمة في الدولة. فتكون بيدها اقتصاد البلد بأكمله، مما يتطلب حكمة من المسؤولين، بما يعزز شرعية النظام السياسي. إذ أن الشرعية تعتبر القدرة على خلق الإيمان بأن النظام القائم هو الأكثر تلائما مع المجتمع والحفاظ عليه. فعندما تتناسب القيم الاقتصادية والاجتماعية والدينية مع القيم السياسية، بعد النظام السياسي شرعيا في نظر الجماعات. ومع حدوث أزمات اقتصادية متتالية في البلد، يؤثر ذلك على شرعيتها وتبرز جماعات أخرى تتنافس وتشكك في شرعيتها. يظهر ذلك على شكل انقسامات قوية بين الجماهير والحكومة، تتجلى في مظاهرات أو احتجاجات، كما يحدث حاليا في العراق في سياق أزمة إقرار الموازنات العراقية منذ عام ٢٠١٤-٢٠٢٣

إشكالية البحث:

تكمن المشكلة في وجود عرقلة الاقتصاد العراقي في ظل والأزمات السياسية التي عصفت به و بالإضافة إلى عرقلة إقرار الموازنة بسبب تحديات كثيرة منها الفساد وانعدام الرؤية الوطنية، وعدم التوافق بين الكتل السياسية. ينجم عن هذه العرقلة مشاكل عدة عند تأخير إقرار الموازنة العراقية، وعند تكرار مثل هذه الأزمات يؤثر سلبًا على شرعية النظام السياسي وقد يؤدي إلى انهياره.

أهمية البحث :

إنَّ أهمية موضوع البحث تكمن في التركيز على الأزمات السياسية وأثرها على الاقتصاد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و على الموازنة المالية للدولة العراقية، حيث تلعب دوراً بارزاً في بناء شرعية النظام السياسي فهي العامل الأساسي في نمو وازدهار وتطور الدولة. وتأثير تأخير إقرارها ينعكس سلباً على المجتمع من خلال تعطيل عجلة الاقتصاد والأنشطة

الحكومية والاستثمارات والمشاريع الخدمية، مما يؤدي إلى أزمات وإرباك في العمل الحكومي، وبالتالي يؤثر على شرعية النظام السياسي.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ويعني بوصف أزمة الموازنة التي يعاني منها العراق والمشاكل المترتبة عليها ووصف والأزمة وانهيار الشرعية، و منهج التحليل النظمي لتحليل الدور السياسي في أزمة إقرار الموازنة والنتائج المرتبة عن تأخير إقرارها .

المبحث الأول

التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

الفعل التنموي السياسي هو جزء مهم من التنمية الشاملة. دراسة التنمية السياسية تعني التركيز على مكونات النظام السياسي والجهات التي تعمل فيه وكيفية عملها. من الضروري تحسين النظام السياسي وإنشاء مؤسسات وعمليات سياسية متخصصة. كما أن عملية التنمية السياسية تواجه دائمًا توترات ومشاكل، وهذه الأزمات تظهر معًا ولها تأثيرات مختلفة، ولكن يجب معالجتها واحدة تلو الأخرى حتى يتمكن المجتمع من بناء نظام ديمقراطي حديث، خاصة في الأنظمة الجديدة مثل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

التنمية السياسية هي فكرة جديدة نسبياً، وتتميز بالتطور والتغيير وبناء المؤسسات السياسية. هي جزء من عملية معقدة تشمل تغييرات مستمرة وتنمية شاملة. بسبب هذا الارتباط، تحتاج التنمية السياسية إلى خطة نظرية وعملية خاصة بها لتحديد أهدافها وطرق تحقيقها. هذا الأمر مرتبط بشكل كبير بالنظام السياسي والأزمات التي يواجهها، خاصة في حالة العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[١].

المطلب الأول

مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. قبل ذلك، لم يكن يُستخدم هذا المفهوم كثيرًا، حتى في زمن الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في القرن الثامن عشر. كانت تُستخدم مصطلحات مثل "التقدم الاقتصادي" للإشارة إلى التطور في المجتمع، لكن لم يكن هناك اهتمام كبير بالتنمية لأنها كانت تُعتبر شيئًا يحدث بشكل طبيعي.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، زاد الاهتمام بالتنمية بسبب عدة أسباب. أولاً، النجاح الذي حققه الاقتصاد الاشتراكي أظهر أهمية التخطيط المركزي في التنمية. مثال على ذلك هو تحول روسيا من بلد رأسمالي متخلف إلى دولة صناعية متطورة.

ثانيًا، التناقضات في النظام الرأسمالي، مثل الأزمات الاقتصادية التي تحدث بشكل دوري، أدت إلى مشاكل اجتماعية مثل البطالة. الأزمة الاقتصادية بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٢ كانت واحدة من هذه الأزمات التي أثرت بشكل كبير على النظام الرأسمالي.[٢].

الظاهرة الثالثة تتعلق بحركات التحرر الوطني التي ساعدت العديد من الدول المستعمرة على التخلص من الاستعمار والحصول على استقلالها السياسي. بعد أن أصبحت هذه الدول مستقلة، واجهت مشاكل كبيرة في الاقتصاد والمجتمع، مما جعل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم التحديات التي تواجهها هذه الدول بعد الاستقلال.

الفرع الأول

مفهوم التنمية السياسية

على الرغم من أن مفهوم التنمية السياسية كان موجودًا منذ الخمسينيات، إلا أنه أصبح أكثر وضوحًا في بداية الستينيات. في يونيو ١٩٥٩، نظمت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي، برئاسة "غابرييل ألموند "، مؤتمرًا حول "التحديث السياسي"، حيث أعدت اللجنة أول برنامج لها يتعلق بالتنمية السياسية. وقد اهتم العلماء والباحثون بهذا الموضوع لسببين رئيسيين: الأول هو زيادة البحث العلمي بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل الدول الغربية والدول النامية. والثاني هو تغيير طريقة تفكير الباحثين في السياسة وتطور أساليب البحث في العلوم السياسية والاجتماعية نتيجة للثورة السلوكية التي أثرت على العلوم الاجتماعية بشكل عام[٣].

قبل الستينيات، كانت الدراسات تركز على النمو الاجتماعي والاقتصادي وتأثيراته السياسية، وكيف يؤثر ذلك على النظام السياسي ويدعم وصول الدولة إلى الديمقراطية الليبرالية الغربية. لكن بعد الستينيات، بدأت الدراسات تركز أكثر على التنمية السياسية، وعلى الجوانب السياسية للتنمية. لم تعد الأبحاث تركز فقط على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي، بل أصبحت تهتم بالنظام السياسي نفسه، وكيف يتغير ويتطور. الفكرة الرئيسية هي أن النظام السياسي يتطور ويتغير مثل النظام الاقتصادي، وأن هناك عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية، التي تهدف إلى تحويل الأنظمة السياسية التقليدية إلى أنظمة حديثة.[٤].

لا تزال الأفكار الأساسية حول التنمية السياسية شائعة. في عام ١٩٦٥، حاول "ألموند" ربط النظرية الكلاسيكية بالنظرية الثقافية والتنمية السياسية. وفي عام ١٩٦٦، كشف "لوسيان باي" في كتابه "جوانب التنمية السياسية" عن تحيزات تجاه الديمقراطية الغربية، لكنه اعترف بتنوع التعريفات المتعلقة بالتغيير. على سبيل المثال، اعتبر التنمية السياسية كعملية لبناء المؤسسات وتنمية المواطن، وأكد أن المشاركة الجماهيرية ضرورية للديمقراطية والنظام العام.

وضع "لوسيان باي" قائمة بالتعريفات المختلفة للتنمية السياسية، مثل المساواة بين التنمية الاقتصادية والتحديث السياسي والاستقرار والمشاركة وبناء الديمقراطية. حاول "باي" تلخيص الأفكار المشتركة حول التنمية السياسية، مثل السعي نحو المزيد من المساواة بين الأفراد وزيادة قدرة النظام السياسي على التكيف مع البيئة المحيطة، وتخصص المؤسسات داخل النظام.

كما قدم "ألموند وبويل" وصفًا للتنمية السياسية باعتبارها استجابة النظام السياسي للتغيرات في المجتمع والعالم، خاصة في مواجهة تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع. وقد فهموا التنمية السياسية في سياق التحديث السياسي، حيث تشمل معاييرها التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة..

وقدّم "جيمس كولمان" معنى التنمية السياسية بثلاث منظورات هي[٥] :

المنظور التاريخي: يعتقد أن التنمية تتطور عبر الزمن، ويمكن فهم مراحلها من خلال دراسة تاريخ المجتمع الأوروبي.

المنظور النمطي: ينظر إلى التنمية من خلال مقارنة بين التقليدية والحداثة، وبين الصناعة والزراعة.

المنظور التطوري: يعتبر التنمية عملية مستمرة بلا نهاية، حيث يمثل المجتمع الأوروبي أعلى مراحل هذه العملية.

صموئيل هنتنجتون يفرق بين التحديث السياسي والتنمية السياسية من خلال ما يسميه "التحليل السياسي". إذا كانت الأنظمة والعمليات السياسية منظمة بشكل جيد، فسيكون هناك تنمية سياسية. وإذا لم تكن كذلك، فقد يحدث اضطراب سياسي. وقد وجد هنتنجتون أربعة مفاهيم شائعة في تعريف التنمية السياسية وهي: العقلانية، الاندماج الوطني، الديمقراطية، والمشاركة. لذلك، يرى هنتنجتون أن جوانب التحديث السياسي أو التنمية السياسية يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط رئيسية.

أ – يعني ترشيد السلطة استبدال السلطات السياسية التقليدية المتعددة مثل الدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية واحدة وعلمانية وقومية.

ب – يعني ظهور وظائف سياسية جديدة وتطوير هياكل متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

ت– بالإضافة إلى زيادة مشاركة الجماعات الاجتماعية في السياسة..

التنمية السياسية تعني تحسين قدرة الناس على فهم مشاكلهم بوضوح وكيفية استخدام الموارد المتاحة لحل هذه المشاكل بشكل علمي وعملي. كما تشمل تعزيز قيم الديمقراطية والمساواة بين أفراد المجتمع. عبد الحليم الزيات يعرف التنمية السياسية على أنها عملية تاريخية تهدف إلى تطوير نظام سياسي حديث يتناسب مع الواقع الاجتماعي والثقافي. هذا النظام يتكون من مجموعة من المؤسسات السياسية، سواء كانت رسمية أو تطوعية. عبد المنعم المشاط يضيف أن التنمية السياسية تشمل بناء المؤسسات، وزيادة المشاركة السياسية، وتنظيم السلطة لتحقيق استقرار سياسي أكبر.[٦].

بناءً على ما سبق، فإن تعريف التنمية السياسية يختلف حسب آراء علماء السياسة من مدارس وأفكار مختلفة. تهدف التنمية السياسية إلى إنشاء نظام سياسي حديث وخلق ثقافة سياسية تعتمد على حب الوطن وتعزز قيم المساواة والمواطنة. كما أنها جزء من التغيير بشكل عام. لذلك، تطور الأنظمة السياسية لم يعد مجرد مسألة نمو اقتصادي واجتماعي، بل هو عملية سياسية بحد ذاتها. دراسة التنمية السياسية تعني التركيز على العناصر التي تشكل النظام السياسي، والجهات التي تعمل فيه، وكيفية عملها. أي دراسة النظام السياسي من داخله، بالإضافة إلى عناصر أخرى.[٧].

الفرع الثاني

العلاقة بين التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي

يعرف "غابرييل ألموند" النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات التي تحدث في جميع المجتمعات المستقلة، وتعمل على توحيدها وتكيفها مع بعضها البعض. هذه التفاعلات تحدث داخل المجتمع ومع المجتمعات الأخرى، وتستخدم القوة أو التهديد بها، سواء كانت هذه القوة قانونية تمامًا أو تحتوي على بعض الشرعية. النظام السياسي هو الذي يحافظ على أمن المجتمع ويحدد التغيرات التي تحدث فيه.

بمعنى آخر، النظام السياسي يتكون من مجموعة من العناصر التي ترتبط ببعضها، وكل عنصر يساهم بطريقة خاصة في تنظيم هذه العناصر وأداء وظائفها. بناءً على ذلك، يشير ألموند وكولمان إلى النقاط التالية:

أ – كل الأنظمة السياسية، مهما كانت متطورة أو لا، لديها هياكل سياسية، ويمكن مقارنتها بالهياكل في المجتمعات الحديثة، لكن الاختلاف يكون في مستوى تطورها وتخصصها.

ب – توجد وظائف مشابهة في جميع الأنظمة السياسية، والاختلاف بينها يكون في كيفية أدائها ونوع الهياكل التي تستخدمها.

ج – كل الهياكل السياسية لها وظائف متعددة، أي أنها تساعد بطرق مختلفة في أداء النظام السياسي لوظائفه.

د – كل الأنظمة السياسية تجمع بين الطابع الحديث والتقليدي، فهي ليست حديثة بالكامل ولا تقليدية بالكامل.

أتاح تحليل المراحل التاريخية للجنة السياسة المقارنة وضع منهج جديد لدراسة التنمية السياسية. كما أشار "لوسيان باي": "بدلاً من التركيز على التوترات التي تحدث خلال عملية التنمية، بدأ أعضاء اللجنة في تحديد وتحليل المشكلات الأساسية أو الأزمات التي تظهر تاريخياً في مسار التنمية السياسية".[٨].

تم استخدام مفهوم الأزمة للإشارة إلى تهديد خطير لوجود النظام السياسي أو إلى تغييرات كبيرة في كيفية عمل السياسة. يمكن أن تنشأ هذه الأزمات نتيجة إدخال مؤسسات جديدة أو تغييرات في العملية السياسية، أو قد تُعتبر تصنيفًا للمشكلات التي تواجه الحكومات. كما أن التنمية السياسية تُعتبر مسألة مهمة في إدارة التنمية المستقلة، حيث

تتعلق بقدرات النظام السياسي مثل القدرة على الاستخراج والتنظيم والتوزيع والاستجابة. كما يشير "ألموند" إلى أن "تحليل قدرات النظام السياسي، بما في ذلك الإمكانيات المحتملة والأسس الداعمة، يُعد أداة مفيدة لدراسة التنمية". من الضروري أن يمتلك النظام قدرات كافية على الاستخراج والتنظيم قبل أن يبدأ في توزيع الموارد[٩].

هناك وجهة نظر ضيقة تعتبر أن التنمية السياسية ليست سوى وسيلة علمية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة للنظام السياسي، مثل الديمقراطية والمشاركة والاستقرار والشرعية والمساواة. من المتفق عليه أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها بطرق متنوعة، وليس فقط من خلال التنمية السياسية. فالتنمية السياسية، مثل أي نوع آخر من التنمية، تشمل مجموعة من العمليات المهمة التي يمكن من خلالها قياس تقدم أو تراجع النظام السياسي.

كما أنه من الضروري تطوير النظام السياسي وإنشاء مؤسسات وعمليات سياسية متخصصة. تتحدد مظاهر التنمية السياسية بشكل أساسي من خلال مقارنة الأنظمة السياسية المختلفة، خاصة بين الأنظمة الغربية وغير الغربية. وبالتالي، يمكن القول أن التنمية السياسية تعتمد على بناء المؤسسات والعمل على حل مشكلات التنسيق بين وظائف هذه المؤسسات لضمان قدرة النظام السياسي على تحقيق أهدافه[١٠].

المطلب الثاني

النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

يعاني العراق منذ عام ٢٠٠٣ من مشاكل في النظام السياسي تمنعه من الاستقرار وتحديد مصالحه وأداء وظائفه. من الضروري أن تمتلك الأنظمة السياسية أدوات تساعدها على التكيف مع الظروف الطارئة وإيجاد حلول فعالة لها، مما يساعدها على الاستمرار وعدم التعرض للاضطراب. الأسس المهمة للنظم تشمل القوانين والدساتير والهياكل المؤسسية التي تمنع انهيار النظام.

إذا غابت الحكمة عن تأسيس قواعد الانتقال إلى الديمقراطية، فإن ذلك سيؤدي إلى عدم القدرة على بناء نظام ديمقراطي مستدام. وهذا يعني أن أي تعثر في المرحلة الانتقالية سيهدد التجارب الديمقراطية الجديدة ويؤدي إلى فشلها.[١١].

تتميز الحياة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالتنافس بين الجماعات الدينية والمذهبية والقومية، وأحيانًا تكون هذه المنافسة إقصائية. بدلاً من تحقيق نظام ديمقراطي يضمن حقوق الناس ويسمح بتبادل السلطة بشكل سلمي، ظهرت

هيمنة الأحزاب الدينية، مما أدى إلى نوع من الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. النظام السياسي الحالي يتجاهل فكرة حيادية المؤسسات، حيث يجب أن تكون الدولة محايدة بين جميع الفئات والأديان والمذاهب.

الآن، يواجه النظام السياسي العراقي أزمة معقدة في جميع المجالات، مما أدى إلى اضطرابات سياسية وفقدان السلم الاجتماعي. هناك تعدد في الولاءات والقيم، وكثرة الصراعات، مما زاد من ضعف الدولة. هذا الضعف أدى إلى استخدام العنف أو الحرب الأهلية في أوقات مختلفة، مما قرب البلاد من الانقسام. كما أن السياسات الخاصة بالتنمية والإعمار لم تُنفذ بشكل جيد، مما زاد من أزمات النظام السياسي وجعله مهددًا بالانهيار دون وجود استراتيجيات فعالة لإعادة بناء الدولة.

الفرع الأول

أزمة الهوية و الشرعية و أزمة التغلغل

تحتاج عملية التنمية السياسية إلى تلبية المطالب الجديدة ومعالجة القضايا الحديثة، بالإضافة إلى استخدام الموارد البشرية والمادية لإجراء تغييرات كبيرة في المجتمع. كما يجب إنشاء هياكل اجتماعية وسياسية تدعم هذه العملية. وغالبًا ما تكون هذه العمليات مصحوبة بتوترات وأزمات تؤثر على النظام السياسي. يجب معالجة هذه الأزمات واحدة تلو الأخرى لكي يتمكن المجتمع من بناء نظام ديمقراطي حديث، خاصة في الأنظمة الجديدة مثل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ [١٢].

أولاً – أزمة الهوية

أول أزمة كبيرة هي أن الناس في المجتمع يجب أن يشعروا بأنهم مميزون عن الآخرين في المجتمعات الأخرى. يجب أن يقتنعوا أن منطقتهم هي وطنهم الحقيقي، وأن هويتهم الشخصية مرتبطة بانتمائهم إلى بلادهم. في معظم الدول الجديدة، تتنوع أشكال الهوية بين العشائر والطوائف والمجموعات العرقية واللغوية، مما يؤثر على الشعور بالهوية الوطنية. لذلك، فإن أزمة الهوية تؤثر بشكل كبير على التنمية السياسية وبناء الدولة.

في العراق، تزداد أهمية الهوية بسبب التنوع الديني والعرقي والثقافي. هذا التنوع لم يتحول إلى هوية وطنية شاملة، بل بقيت الانتماءات الضيقة، مما يعوق خطط التنمية السياسية ويعرض الوحدة الوطنية للخطر. لذا، يمكن القول أن ضعف الهوية الوطنية العراقية يساهم في استمرار التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي.

القوى السياسية في العراق تعتمد على قوتها العشائرية والمذهبية والقومية، وبعضها يمتلك قوة مسلحة. الدكتور عامر حسن فياض يقول أن السياسيين في العراق يعيشون في زمن قديم، حيث يعتمدون على جمع القوة بدلاً من تطويرها. هذه القوى تفكر في كيفية تقسيم السلطة بدلاً من بناء وعي جديد حول مفهوم الدولة. إذا نظرنا إلى كيفية عمل مجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية بعده، نلاحظ أن هناك ضعفاً في الوعي السياسي العراقي وفهم الهوية الوطنية الشاملة.[١٣].

مبدأ المواطنة هو حل مهم يجب أن نعمل على تعزيزه، ويجب أن يكون مكانًا يجتمع فيه جميع العراقيين ليكونوا جزءًا من هوية واحدة تتناسب مع خصائصهم. هذا يساعد على تعزيز الشعور بالانتماء للعراق ككل.

لحل مشكلة الهويات العشائرية والطائفية، يجب أن نعترف بوجود هويات متعددة في المجتمع، سواء كانت دينية أو اجتماعية، وليس سياسية. يمكن لهذه الهويات أن تشكل روابط اجتماعية ودينية تدافع عن مصالح أعضائها، لكن يجب أن نفهم أن الهوية الوطنية هي هوية سياسية تختلف عن الهويات الأخرى التي هي غير سياسية. الهوية القومية تمثل ثقافة وحضارة، وكذلك الهويات الدينية والعشائرية هي هويات اجتماعية ولا يمكن أن تكون سياسية في سياق العراق.[١٤].

يجب أيضًا تعزيز الثقافة من خلال إنشاء ثقافة وطنية تشمل الجميع وتوحدهم، بحيث يشعر كل شخص، مهما كانت لغته أو دينه أو مذهبه، بأنه عراقي ومتساوٍ مع الآخرين في المجتمع.

ثانياً – أزمة الشرعية

ترتبط أزمة الشرعية بأزمة الهوية، لأنها تتعلق بالاتفاق على شرعية الحكومة الحالية ومسؤولياتها. في النهاية، الهدف هو بناء الأمة. في العديد من الأنظمة السياسية الجديدة، تعتبر أزمة الشرعية مشكلة تتعلق بالدستور والمؤسسات، حيث يتمحور السؤال حول العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وأيضًا حول دور النظام السياسي في تعزيز التنمية. في أنظمة سياسية أخرى، تكون قضية الشرعية أكثر تعقيدًا، وتتعلق بمشاعر حول القيم التي يجب أن تحكم الحكومة والأهداف الأساسية للأمة، سواء كانت دينية أو أيديولوجية أو اقتصادية أو تنموية. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق أزمة الشرعية بعدم قبول المواطنين للنظام السياسي أو للنخبة الحاكمة، حيث يعتبرونها غير شرعية أو تفتقر إلى الأساس الذي يخولها الحكم واتخاذ القرارات.[١٥].

قياس شرعية أي نظام، بما في ذلك النظام العراقي، يعتمد على جانبين. الأول هو الشكل القانوني، أي أن السلطة يجب أن تكون قائمة وفقاً للدستور. الثاني هو الجانب الموضوعي، وهو رضا الناس وقناعتهم بهذه السلطة. هذان الجانبان مرتبطان ببعضهما.

في العراق، دستورية السلطة لا تزال تعتمد على التوافق بين الأطراف السياسية المختلفة، مما يؤدي إلى تأجيل العديد من القضايا المهمة المتعلقة بالدستور، مثل شكل الدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، ونوع النظام السياسي، وهوية العراق، وتوزيع الثروات، وغيرها من الأمور إلى وقت غير محدد في المستقبل، يجب إعادة الحوار والتوافق حول القضايا العالقة مرة أخرى. من جهة أخرى، تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وضعف النضج السياسي للأحزاب، بالإضافة إلى ضعف الخدمات العامة وانتشار الفساد والبطالة، جعل النظام السياسي يفقد الاتصال بالجماهير. وهذا يؤثر على فعاليته واستقراره وقدرته على دعم التنمية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تشكيل الحكومة بناءً على الهياكل التقليدية مثل الطائفية والعرقية والعائلية، أضعف شرعيتها في تمثيل الشعب العراقي. وهذا يعني أن مشكلة الشرعية هي ظاهرة سياسية تاريخية مرتبطة بالنظام السياسي في العراق، حيث لم يتم بناء الدولة بشكل يتناسب مع مفهوم الدولة–الأمة، بل هي خاضعة لتشكيل دولة الطوائف.[١٦].

أحد الحلول المهمة لحل مشكلة الشرعية في العراق هو إقامة ديمقراطية دستورية. وهذا يعتمد على شرطين أساسيين: الأول هو تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين من خلال مبدأي المساواة والمواطنة. الثاني هو الوصول إلى دستور ديمقراطي، وهذا الدستور ليس هدية من أحد، ولا يمكن تغييره أو تعديله إلا وفقاً لقوانينه.

ثالثاً – أزمة التغلغل

تحدث أزمة التغلغل بسبب عدم قدرة النظام السياسي ومؤسساته على تمثيل إرادة المجتمع والتعبير عنها. هذا يجعل النظام غير قادر على أداء وظائفه في جميع أنحاء البلاد، سواء على مستوى المناطق أو في جميع فئات المجتمع. يجب أن يكون النظام السياسي قادرًا على الوصول إلى القرى والتأثير على حياة الناس اليومية.

تعود أزمة التغلغل في النظام السياسي العراقي الحالي إلى ضعف الأوضاع الأمنية في العراق، نتيجة لتدريب غير كافٍ للقوات الأمنية مثل الجيش والشرطة، ووجود عناصر فاسدة بينهم. كما أن هناك خطر دائم من الميليشيات المسلحة على الأوضاع الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصراعات السياسية الحالية في العراق والتهم المتبادلة بين القيادات والأحزاب تزيد من حالة الانقسام وفقدان الثقة بين الطوائف المختلفة، تفضل النص المبسط باللغة العربية:

هناك انحياز لمن يتحدثون عن المناطق أو الهوية الدينية. هذا الاختلاف السياسي يزيد من مشاكل الأمن في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، هناك شكوك حول قدرة الجيش على حفظ الأمن، لأن معظم عناصر الجيش والقوات الأمنية تم تشكيلهم بعد عام ٢٠٠٣ من مليشيات أحزاب سياسية وأشخاص غير مؤهلين. المؤسسة العسكرية تخضع لتوزيع المناصب بين الكتل السياسية بناءً على التقسيمات الطائفية والقومية. مثلاً، منصب وزير الدفاع مخصص للعرب السنة، ووزير الداخلية للعرب الشيعة. ورئيس أركان الجيش ونائب وزير الداخلية يكونان من الأكراد، وتستمر هذه الفكرة حتى تشمل قادة الفرق والكتائب العسكرية وعدد طلاب الكلية العسكرية. [١٧].

هذه الأمور جعلت بعض الخبراء يعتقدون أن الجيش العراقي لن يكون قادراً على حفظ الأمن، بل سيتوزع سلاحه وأفراده حسب الانتماءات الدينية والعرقية. كما أن المادة التاسعة من الدستور العراقي تقول أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية يجب أن تتكون من جميع مكونات الشعب العراقي مع مراعاة التوازن بينهم دون تمييز. لكن هذا النص يعني أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ستخضع لتقسيمات معينة، بينما كان يجب أن تكون هذه القوات بعيدة عن أي انتماءات حزبية أو عرقية، وأن تعتمد على الوطنية والكفاءة والخبرة .

الدول المجاورة والدول الأخرى تلعب دورًا سلبيًا في العراق، ولا يوجد مصالحة وطنية حقيقية تشمل الجميع. يجب أن يكون هناك اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الأساسية والطرق التي توافق عليها جميع القوى السياسية في العراق. [١٨].

بسبب ما سبق، أصبحت أزمة التغلغل صعبة التنبؤ بمستقبلها، إلا إذا استطاعت الحكومات العراقية المتعاقبة بناء قوات أمنية وعسكرية مهنية وحيادية، والسيطرة بشكل كامل على البلاد، وضبط الحدود مع الدول المجاورة، وتحسين علاقاتها مع دول العالم. الدعوات المتكررة من القادة السياسيين والبرلمانيين لنزع سلاح المليشيات وجعل السلاح بيد الدولة فقط هي دعوات واقعية تهدف إلى دمج هذه المليشيات في المجتمع العراقي وتجنب الحرب الأهلية. رغم أن هذا التوجه خطوة إيجابية للنظام السياسي، إلا أن التحدي الحقيقي هو كيفية تنفيذ هذه الخطوة وفعاليتها، خاصة فيما يتعلق بالجيش والشرطة اللذين سيضمّان عناصر من المليشيات. كما أن الحكومة تواجه صعوبة في توفير فرص عمل للعناصر المسلحة التي ستدخل الحياة المدنية، في وقت يعاني فيه المجتمع العراقي من ارتفاع كبير في معدلات البطالة. الأهم هو أن توافق القوى العراقية الرئيسية على كيفية تشكيل النظام السياسي والدولة سيساعد في حل المليشيات المسلحة التابعة لهذه القوى. هذا سيسمح بوجود جيش وشرطة عراقيين موحدين يوفران الأمن للجميع. إذا لم

يتحقق هذا الهدف، ستبقى القوى العراقية محتفظة بميليشياتها لحماية مصالحها في مجتمع متنوع عرقياً ودينياً وطائفياً. رغم أن الانتخابات بالقائمة المفتوحة أدت إلى تغيير ٨٠% من أعضاء البرلمان السابق، إلا أن القادة السياسيين ظلوا في مواقعهم، وبعضهم حصل على معظم الأصوات مثل المالكي وعلاوي والهاشمي والنجيفي والجعفري. لذلك، هناك نقاش مستمر حول تغيير النظام الانتخابي لأنه يسمح بوصول أشخاص غير مؤهلين عبر أصوات القائمة. كما قال النائب بهاء الأعرجي، فقط ١٦ نائباً من أصل ٣٢٥ فازوا بأصواتهم.[١٩].

الفرع الثاني

أزمة المساهمة (المشاركة السياسية) و أزمة الاندماج والتكامل

تتعلق أزمة التوزيع بكيفية توزيع الموارد والفوائد في المجتمع من قبل النظام السياسي. هذا لا يعني فقط توزيع فوائد التنمية، بل أيضًا توزيع الأعباء. في هذه الأزمة، يتداخل علم السياسة مع علم الاقتصاد، وتظهر مشكلة المعايير التي يجب اتباعها لتحقيق هذا التوزيع.

في العراق، تتعلق أزمة التوزيع بكيفية توزيع الثروات والموارد في جميع أنحاء البلاد، وكذلك توزيع الدخل القومي. هناك تفاوت كبير بين الطبقات، حيث يعيش حوالي ٣١.٨% من سكان العراق تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٩.

الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، مما يجعل الثروة النفطية أساس الاقتصاد. الطريقة التي سيتم بها استغلال وتوزيع هذه الثروة ستؤثر بشكل كبير على مستقبل النظام السياسي والاجتماعي في العراق، بما في ذلك التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.[٢٠] .

الصراع السياسي حول النفط هو أكبر تحدي يواجه العراق في المستقبل. منذ عام ٢٠٠٣، يعاني العراق من صراعات داخلية للسيطرة على الوزارات المهمة، خصوصاً وزارة النفط. هناك أيضاً صراع بين الحكومة في بغداد وحكومة كردستان حول محافظة كركوك، التي تحتوي على ثلث نفط العراق. بالإضافة إلى ذلك، هناك صراعات مع المحافظات حول صلاحيات تنفيذ المشاريع ومشاكل أخرى مثل البطالة.

أولاً – أزمة المساهمة (المشاركة السياسية)

أزمة المساهمة تحدث عندما لا يستطيع عدد كبير من الناس المشاركة في الأمور العامة في بلادهم، مثل اتخاذ القرارات السياسية أو اختيار المسؤولين. وتحدث هذه الأزمة عندما لا توجد قوانين أو مؤسسات سياسية تسمح للناس بالمشاركة.[٢١].

لا يجب أن يتم تهميش أي طرف سياسي عراقي على حساب الآخرين، بل يجب أن تشارك جميع الأطراف في تشكيل النظام السياسي لتحقيق أهدافه. كما يجب أن تكون المشاركة حقيقية ووطنية، بعيدة عن المحاصصة الطائفية، وأن تكون الوزارات لخدمة الشعب العراقي وليس لمصلحة أحزاب أو طوائف معينة.

بعد الاحتلال الأمريكي، ظهرت تيارات سياسية جديدة وطرحت فكرة الديمقراطية التوافقية كحل لمشكلة المشاركة في النظام السياسي. وقد تم تطبيق هذه الفكرة من خلال تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بناءً على المحاصصة الطائفية والقومية، واستمر هذا الأسلوب في تشكيل الحكومات العراقية اللاحقة.

تعتبر الديمقراطية التوافقية وسيلة للحكم تساعد في الحفاظ على السلم المدني بين الطوائف المختلفة في المجتمع، حيث تتطلب وجود توازن بين الفئات المختلفة لتجنب المشاكل التي قد تؤدي إلى توترات كبيرة في النظام. نظام الديمقراطية التوافقية يساعد على حماية حقوق جميع الفئات الاجتماعية، بحيث لا تستطيع أي مجموعة السيطرة على السلطة بشكل كامل أو جزئي. الدستور يحدد كيفية تحقيق هذه التوافقية، مما يجعل العمل السياسي والحزبي والانتخابي يشمل الجميع ويعمل من أجل مصلحة الجميع. في العراق، بعض أشكال الديمقراطية التوافقية التي تأخذ بعين الاعتبار الانقسامات العرقية والدينية قد تكون ضرورية كخطوة مؤقتة نحو نظام ديمقراطي كامل بدون تمييز.[٢٢].

يبدو أن الديمقراطية التوافقية تحتاج إلى عناصر تجعلها فعالة وتجنبها الانزلاق إلى صراعات عنيفة. من أهم هذه العناصر هو وضوح مفهوم الدولة بدلاً من السلطة. تم تصنيف العراق كدولة فاشلة، وهو في مرتبة أقل من الديمقراطيات المعيبة. رغم وجود تحسن بسيط بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، إلا أنه لا يزال في نفس التصنيف العام.

لذا، لا يمكن اعتبار الديمقراطية التوافقية هي الشكل النهائي للديمقراطية في العراق، بل هي مرحلة انتقالية يجب تجاوزها نحو الأفضل. السبب في ذلك هو أنها قد تؤدي إلى شلل دائم في المؤسسات التشريعية والدستورية، مما يمنعها

من تلبية طموحات المواطنين. وعندما لا يكون النظام السياسي مرنًا وقادرًا على التغيير السلمي، فإنه سينفجر من الداخل نتيجة التغيرات الاجتماعية والسياسية.

لذلك، يجب إنشاء ما يعرف بالعدالة الانتقالية، خاصة في المجتمعات التي لديها تاريخ من انتهاكات حقوق الإنسان. هذه العدالة تساعد الدولة والنظام السياسي على إعادة بناء الشرعية على أسس جديدة تعتمد على العدل واحترام القانون والمساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والحقوق، بالإضافة إلى المصالحة الوطنية وتعويض الضحايا وإصلاح المؤسسات العامة.[٢٣].

الديمقراطية التي نريدها هي فكرة ونظام يعتمد على المشاركة والمساهمة، وليس فقط على التأييد والموافقة. التأييد فقط لا يعني أن الجميع يشارك في اتخاذ القرارات السياسية، بل يترك الأمر لشخص واحد أو مجموعة صغيرة. هؤلاء الأشخاص يستخدمون أساليب مثل الترغيب أو الترهيب لكسب دعم الناس لقراراتهم، ويعتبرون هذا الدعم الطريقة الوحيدة لممارسة الديمقراطية. لكن الديمقراطية الحقيقية تتطلب استخدام طرق ومبادئ معينة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

١. يجب أن نعترف بأن المجتمع العراقي يتكون من تنوع في القوميات والأديان والسياسات. يجب أن نسمح بالاختلاف بين هذه المكونات دون أن يتحول إلى خلاف.

٢. يجب أن تكون المنظمات الحديثة هي المسيطرة على المنظمات التقليدية، لكي تستطيع المكونات المختلفة في المجتمع العراقي التعبير عن مصالحها واحتياجاتها من خلال هذه المنظمات مثل النقابات والجمعيات، وليس من خلال العشائر أو الطوائف. لكن يجب أن تبقى لهذه المكونات التقليدية الحق في التعبير عن مصالحها كجزء من المجتمع.

النموذج السياسي والدستوري والديمقراطي المستقبلي في العراق يجب أن يركز على:

أ- البحث عن حلول وسطى والتعاون بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية.

ب- عدم سيطرة طرف واحد على النظام السياسي.

ج- ضرورة التوازن بين الأكثرية والأقلية، مع احترام حقوق الأقلية، لأن الديمقراطية ليست فقط حكم الأكثرية، بل تشمل أيضاً احترام حقوق الآخرين.

ثانياً – أزمة الاندماج والتكامل

تتناول هذه الأزمة القضايا المتعلقة بربط السياسة الشعبية بأداء الحكومة، وتعتبر حلاً مناسباً لمشكلتين هما التغلغل والمشاركة. لذلك، تركز أزمة الاندماج على كيفية تنظيم النظام السياسي والعلاقات بين الجماعات والمصالح المختلفة التي تسعى لتحقيق أهدافها. كما تتعلق الأزمة بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية مثل السياسية والاقتصادية والعرقية والدينية ودمجها في كيان واحد متماسك. تظهر الأزمة عادة عندما يحدث خلل وعدم توازن في الجهود المبذولة لحل مشكلتي التغلغل والمشاركة، مما يعيق تحقيق الأهداف المنشودة.

في العراق، تتفاعل القوى السياسية بشكل محدود مع بعضها، وغالباً ما تسعى كل منها لتحقيق مصالحها في الحكومة بشكل منفصل. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأثير واضح من دول مجاورة وإقليمية ودولية، مما يؤدي إلى تحقيق مصالح هذه الدول التي قد لا تتماشى مع المصلحة الوطنية العراقية[٢٤].

موضوع الاندماج مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام الحكم الفيدرالي، الذي يتطلب أن تكون الحكومة الاتحادية قوية وليس ضعيفة. فوجود حكومة اتحادية قوية يسهم في تعزيز الوحدة بين مكونات الدولة، مما يضمن تماسك الاتحاد الفيدرالي والدولة بشكل عام. تظهر تجارب الدول التي تعتمد على حكومات اتحادية قوية أهمية الاعتراف بالتنوع القومي والديني وحماية حقوق الاختلاف بين المجموعات الاجتماعية، وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني والانتخابات السلمية.

اعتمد العراق النظام الفيدرالي في الدستور الذي تم إقراره عام ٢٠٠٥، حيث تنص المادة الأولى على أن العراق دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي، وهذا الدستور يضمن وحدة العراق. كما أكدت المادة ١١٧ من الدستور على الاعتراف بإقليم كردستان وسلطاته كجزء من الاتحاد..[٢٥].

حصل جزء من العراق على نوع من الاستقلالية بناءً على أسس قومية. وفيما يتعلق بالاختصاصات التي تمارسها الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة، جاءت المادة (١١٤) لحماية الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، بما في ذلك المحافظات غير المنتظمة. ومع ذلك، كان هذا الأمر غير ملائم، حيث أن المحافظات غير المنتظمة تعمل بنظام اللامركزية الإدارية، ويجب أن يحدد القانون الاختصاصات التي تمارسها وليس الدستور. وهذا يؤدي إلى خلط بين نظام الفيدرالية ونظام اللامركزية.

أما المادة (١١٥)، فقد ساوت بين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في ممارسة الاختصاصات التي لم يحددها الدستور، وهذا غير صحيح، لأن الأقاليم تعمل بنظام الفيدرالية بينما المحافظات تعمل بنظام اللامركزية، وهذا فرق كبير. كما أن المادة أعطت الأولوية لقوانين الأقاليم والمحافظات في الاختصاصات المشتركة، مما جعل النص متناقضًا وغير منطقي، حيث ينبغي أن تكون الأفضلية في الاختصاصات المشتركة للحكومة الاتحادية.

الصيغة الأفضل للعراق هي الفيدرالية المبنية على المناطق والجغرافيا، وليس على العرق أو الطائفة. هذا سيساعد الحكومات المحلية على الاهتمام بجميع المواطنين في مناطقها بشكل متساوٍ، دون تفضيل فئة على أخرى. إذا أصبحت الدولة العراقية تمثل الطوائف، ستتحول إلى اتحاد بين هذه الطوائف، وهذا سيصبح جزءاً من طبيعة الدولة. المشكلة السياسية الرئيسية في العراق هي فشل دمج مكوناته الاجتماعية المتنوعة بشكل سلمي. الأحداث التي بدأت منذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ أدت إلى أزمة وطنية حادة تتميز بسمتين رئيسيتين.[٢٦] :

أ- هناك مشاكل في العملية السياسية بسبب توزيع السلطة على أساس الطائفية والقومية، كما ينص عليه الدستور العراقي.

ب- لا يزال هناك انعدام للأمن والاستقرار، مع وجود خطر دائم من العودة إلى النزاعات الأهلية.

لذا، فإن الطائفية تشكل خطراً على التعايش في البلد لأنها تركز طاقات الناس في اتجاه واحد، وتعتبر الاتجاه الآخر عدواً. هذا يؤدي إلى وجود مشاكل عقلية وروحية بين الطرفين، وعندما تظهر هذه المشاكل، قد تؤدي إلى العنف. كما أن الطائفية تجعل الناس يلتزمون بقيم معينة، مما يزيد من التعصب.

المبحث الثاني

أهم سمات الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

بعد انهيار الأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية، حاول المحتل إعادة بناء هذه الأنظمة. أصدر عدة قوانين شكلت الأساس للأنظمة بعد عام ٢٠٠٣، وكان يعتمد على قوانين وضعها بنفسه مثل قانون إدارة الدولة وقانون الإدارة المالية. تجاهل المحتل تاريخ العراق الذي يمتد لثمانين عامًا، مما أدى إلى تباين بين فئات المجتمع، وتهميش بعض الفئات، وغياب المساواة، وظهور النزاعات الدينية والطائفية والعرقية، وفقدان مفهوم الوطن، واستبداله بالمكونات. هذا أدى إلى فشل في جميع المجالات، وظهر ذلك بوضوح بعد انسحاب الجيش الأمريكي في عام ٢٠١١. كما أثر ذلك على توزيع الثروة بين الأفراد والمكونات والمحافظات، حيث أصبح التوزيع يعتمد على العرق والطائفة. دخل الاقتصاد

العراقي مرحلة جديدة منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، يمكن اعتبارها أزمة شاملة من حيث شدتها وتعقيدها. والأزمة الاقتصادية في العراق واضحة ولا تحتاج إلى الكثير من الأدلة لإظهار عمقها، وقد اتخذت أشكالًا متعددة.[٢٧].

المطلب الأول

انهيار مؤسسة الاقتصاد العراقي

إن الصراع بين الدول جعل الاقتصاد العالمي أكثر تعقيدًا، لأن الدول تحتاج إلى مزايا وقدرات بعضها. هذا ساعد في تطوير فكرة أهمية الشراكات الدولية وربط المصالح بين الدول، وهو أمر مهم لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي.

العراق يعاني من الاعتماد على سياسات قصيرة الأمد، وهذا أثر سلبًا على الثقة في القرارات الاقتصادية. كما أن العراق بعيد عن تنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأمد، بسبب عدم وجود خطة اقتصادية وسياسية متكاملة تدعم الاستراتيجيات. وهذا يجعل مستقبل الاقتصاد العراقي غير واضح، ويبعد المستثمرين عن المشاريع المستقبلية.

بعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق في ٩ أبريل ٢٠٠٣، انهارت الدولة العراقية بسبب تدمير المؤسسات القانونية ونظام القضاء. أصبح كل شيء غير محمي بسبب غياب هذه المؤسسات وغياب الرقابة والمساءلة، بالإضافة إلى تأثير المليشيات المسلحة والفساد. لم يكن هناك مؤسسات سياسية قوية تستطيع إدارة التغيير بعد ٢٠٠٣، بل شهدنا صراعات بين الأحزاب وتهميش للآخرين. نتيجة لذلك، أصبح الوضع السياسي والأمني غير مستقر، مما أثر على الاقتصاد. الانهيار في المؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات النهب والحرق، كانت من أسباب الأزمة الاقتصادية في ظل الاحتلال الأمريكي، ولا تزال تؤثر على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣.[٢٨].

الفرع الأول

ارتهان سلطة القرار الاقتصادي بسلطات الاحتلال

بعد عام ٢٠٠٣، تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير بسبب فقدان السيطرة على قراراته الاقتصادية. هذا كان نتيجة لوجود القوات الأمريكية في العراق في ذلك الوقت. كما أن الولايات المتحدة كان لها دور كبير في توجيه الحكومة العراقية، حيث قادت العملية الاقتصادية في البلاد وأثرت على كيفية تعامل العراق مع الدول الأخرى.

- هبوط الناتج المحلي الإجمالي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، واجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة. توقفت الأنشطة الاقتصادية تمامًا، مما أدى إلى انهيار المؤسسات في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. كما شهد النمو الاقتصادي تباطؤًا ملحوظًا، وقد يكون قد انعدم تمامًا. انخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتدمير البنية التحتية والمصانع، ونقص المواد الأساسية والطاقة، وقلة الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، ساد انعدام الأمن وزادت حدة العنف الطائفي، وانتشرت المافيات الاقتصادية التي فرضت سيطرتها على القطاعات الاقتصادية. كل هذه العوامل ساهمت في توقف النمو الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

- انخفاض معدل الاستثمار في الاقتصاد

تأثر الاقتصاد العراقي خلال فترة الاحتلال الأمريكي بانخفاض مستوى الاستثمار المحلي، حيث شهد نمواً سلبياً نتيجة لقلة الادخار، على الرغم من التحسن الملحوظ في مستوى الدخل. وقد تم إنفاق جزء كبير من الدخل على الاستهلاك، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم نتيجة لنقص العرض. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، ورغم القوانين التي وضعتها سلطة الاحتلال، فإن معدل الاستثمار الأجنبي في العراق ظل عند مستوى صفر.

- زيادة معدل البطالة

تُعَدُّ البطالة المرتفعة بين الأفراد القادرين على العمل مؤشراً على الأزمة الاقتصادية، وتُشكِّل تحدياً مستمراً لمستقبل الاقتصاد العراقي. تُعتبر البطالة من القضايا الجوهرية التي تواجه الاقتصاد العراقي، حيث تُعَدُّ سبباً رئيسياً للفقر والعنف الذي شهدته البلاد بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وقد تفاقمت معدلات البطالة نتيجة لتدمير الشركات وتوقف الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن حل الجيش العراقي والجهات الأمنية والإعلامية، مما أسفر عن تفشي العنف وظهور الجماعات المسلحة، وهو ما جعل من الصعب توفير بيئة عمل آمنة في العراق[٢٩].

- استشراء الفقر

يشير تدهور نوعية الحياة في العراق إلى الفقر المستمر الذي يعد جزءًا كبيرًا من الوضع الاقتصادي في البلاد. لقد تفاقم هذا الفقر منذ التسعينيات نتيجة للحروب والعقوبات الاقتصادية، مما أثر سلبًا على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة والتعليم والتنمية. ونتيجة لذلك، شهد مستوى المعيشة انخفاضًا ملحوظًا، وأصبحت مشكلة سوء التغذية

منتشرة في جميع المحافظات، مما أدى إلى ضعف المناعة وزيادة انتشار الأمراض ونقص الأدوية وتدهور الخدمات الصحية، فضلاً عن التلوث البيئي. كل هذه العوامل كان لها تأثيرات سلبية على حياة المواطنين في العراق، حيث انخفض متوسط العمر المتوقع من ٦٥ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٩ سنة في عام ١٩٩٨. وفقًا للجنة الاستثمار في مجلس النواب العراقي، تتراوح نسبة الفقر بين ٤٠% و٥٠% من السكان، مما يعني أن حوالي ١٢ إلى ١٤ مليون شخص من أصل ٢٩ مليون نسمة في العراق يعيشون تحت خط الفقر براتب شهري يبلغ ٥٠٠٠٠ دينار.

- ارتفاع معدلات التضخم.
- أدت الظروف غير المستقرة إلى نقص كبير في السلع والخدمات، بينما زاد الطلب عليها، مما تسبب في ارتفاع الأسعار في العراق منذ عام ٢٠٠٣.
- من جهة أخرى، زادت الحكومة من إنفاقها بشكل كبير، حيث وصل إلى ٥٢ مليار دينار في عام ٢٠٠٥ ثم ارتفع إلى ٨٧ مليار دينار في عام ٢٠٠٦. وترافق ذلك مع إصدار المزيد من النقود، مما زاد من العجز المالي وزاد من كمية النقود المتداولة، التي وصلت إلى ٢٨٩٨.٢ مليار دينار في عام ٢٠٠٣.[٣٠]

الفرع الثاني

تزايد انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، واجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة. توقفت الأنشطة الاقتصادية تمامًا، مما أدى إلى انهيار المؤسسات في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. كما شهد النمو الاقتصادي تباطؤًا ملحوظًا، وقد يكون قد انعدم تمامًا. انخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتدمير البنية التحتية والمصانع، ونقص المواد الأساسية والطاقة، وقلة الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، ساد انعدام الأمن وزادت حدة العنف الطائفي، وانتشرت المافيات الاقتصادية التي فرضت سيطرتها على القطاعات الاقتصادية. كل هذه العوامل ساهمت في توقف النمو الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣..[٣١].

يلاحظ مما سبق أن هنالك سمات أخرى للاقتصاد العراقي يمكن إيجازها في ما يأتي:

الخلافات السياسية وضعف الأمان في العراق يعيقان التطور الاقتصادي. عندما يكون الوضع السياسي والأمني مستقرًا، يمكن تنفيذ برامج تنموية ناجحة بعيدًا عن الفساد وفقدان الثقة.

ضعف الاستثمار في العراق يعود إلى انخفاض الدخل وارتفاع الاستهلاك، مما يؤدي إلى عدم وجود مدخرات كافية. الأموال اللازمة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد على توفيرها، وهذا بسبب ضعف الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية وعدم قدرتها على المساهمة بشكل جيد في الناتج المحلي.

كما أن هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد والسيطرة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية تؤدي إلى مشاكل. النمو الاقتصادي السابق في العراق كان يعتمد على القطاع النفطي، مما أدى إلى نمو ضعيف في القطاعات الأخرى. القطاع الخاص في العراق ضعيف ولا يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي.[٣٢].

يعاني الاقتصاد العراقي من اعتماده على أسعار النفط العالمية. عندما تنخفض أسعار النفط إلى أقل من ٤٤.١٨ دولار، يصبح هذا تحديًا كبيرًا للعراق ومنظمة "أوبك" التي تتحكم في حوالي ٣٣-٤٠% من إنتاج النفط في العالم. تؤثر قرارات "أوبك" على أسعار الصرف والأسواق المالية وميزانيات الحكومات. ردود الفعل على انخفاض أسعار النفط كانت مختلفة بين الدول الأعضاء في "أوبك"، حيث استمرت في إنتاج نفس الكمية رغم انخفاض الأسعار. هذا أدى إلى تراجع قيمة عملات الدول المنتجة للنفط، مثل العراق والسعودية وإيران، وفقدان "أوبك" لدورها في stabilizing أسعار النفط، أما بالنسبة للصناعة في العراق، فهي تواجه العديد من التحديات بسبب مشاكل داخلية، مثل ضعف الهياكل الاقتصادية ونقص التطور التكنولوجي، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الصناعي بعد عام ٢٠٠٣، الدعم الحكومي في العراق يمول معظم القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية. منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الآن، كانت هناك سياسات دعم مستمرة، لكنها لم تحقق الأهداف التنموية المرجوة. غالبًا ما يؤثر هذا الدعم على أموال الدولة ويقلل من ميزانيتها، التي تعتمد بشكل أساسي على دخل النفط، والذي يواجه مشاكل عديدة. نتيجة لذلك، تتعطل سياسات التنمية العمرانية. لهذا الدعم آثار سلبية عديدة، منها:[٣٣]:

السبب الرئيسي وراء وجود الدعم الحكومي في مختلف المجالات هو الحصار الاقتصادي الذي انتهى، والعراق الآن يشهد تغييرات اقتصادية وسياسية في نفس الوقت. وهذا يتطلب معالجة المشاكل الاقتصادية التي تؤثر على ميزانية الدولة وتنعكس على حياة الناس. غالبًا ما يتم التمويل بشكل غير مدروس، مما يعني تحويل الأموال من قطاعات مختلفة لتلبية احتياجات بعض القطاعات، وهذا يعتبر فشلًا في عملية النمو بسبب الطريقة الخاطئة التي تم بها. استمرار الدعم الحكومي يمكن أن يقلل من دور القطاع الخاص والاستثمار الخارجي، وهما مهمان للتنمية الاقتصادية. غالبًا ما يتم تهميش بعض الفئات التي تحتاج إلى الدعم، ولكن الكمية والنوعية تكون محدودة، وبعض من يحصل على

الدعم يستخدمه في الاستهلاك غير المفيد. الاختلالات في ميزانية الدولة أدت إلى عجز في معظم القطاعات، لأنه من الصعب تحديد القطاع الأكثر حاجة لهذا الدعم. فشل السياسة التمويلية أدى إلى إنهاء نظام الطبقات الاقتصادية، مما زاد من فقر الفئات المحرومة وزاد من دخل الأغنياء.

تواجه العديد من المحافظات العراقية عجزًا في ميزانياتها، مما أدى إلى تجميد الرواتب وتقليص الدعم الحكومي، وهو ما أسهم في زيادة الاستياء وعدم الاستقرار الاجتماعي. كما ارتفعت معدلات البطالة بين الموظفين الحكوميين، حيث يتقاضون رواتب دون تقديم عمل فعلي.

في ظل الاقتصاد العالمي الحالي الذي يشهد تنافسًا شديدًا، يواجه الاقتصاد العراقي صعوبة في تحقيق تقدم ملحوظ.

لا توجد سياسات فعالة تعزز التنافسية والإنتاجية في المشاريع الصغيرة أو الشركات الناشئة، خاصة في ظل العولمة التي تدعم المشاريع الجديدة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في تطويرها وتمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية.

علاوة على ذلك، يفتقر الاقتصاد العراقي إلى تنوع المصادر المالية في الميزانية، مما أثر سلبًا على جذب الاستثمارات نتيجة للتغيرات المستمرة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية[٣٤].

المطلب الثاني

الأزمات الاقتصادية وأثرها على شرعية النظام السياسي

الأزمات الاقتصادية في أي بلد تؤثر مباشرة على شرعية النظام السياسي، وفي حال استمرار تلك الأزمة، فإنها تؤثر أيضًا على شرعية النظام السياسي وعلى القبول الشعبي له كما هو الحال في العراق حيث يستمر تأخير إقرار الموازنة نتيجة للصراعات السياسية وعدم وجود توافق بين الكتل السياسية وحصة الإقليم إقليم كردستان والكتل السنية والشيعية، مما يؤثر بشكل كبير على تأخير إقرار الموازنة، خاصة اعتمادها لمدة ثلاث سنوات، مما تسبب في مشاكل في التوصل إلى اتفاق حول إقرارها. ويترتب على ذلك تعطيل المشاريع الخدمية والصناعية والكهربائية، وتأخير صرف رواتب الموظفين وتعثر تنفيذ المشاريع الصناعية الكبيرة والاستثمارات. وفي حال استمرار الأزمات المتتالية، قد تؤثر هذه الأوضاع سلبًا على شرعية النظام السياسي، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار شرعيته[٣٥].

إن الاقتصاد هو المحرك الأساسي في حياة الشعوب، ويؤثر بشكل كبير على العملية السياسية والنظم القائمة في الدولة فتكون بيدها اقتصاد البلد بأكمله، مما يتطلب حكمة من المسؤولين بما يعزز شرعية النظام السياسي. إذ أن الشرعية تعتبر القدرة على خلق الإيمان بأن النظام القائم هو الأكثر تلائما مع المجتمع والحفاظ عليه. فعندما تتناسب القيم الاقتصادية والاجتماعية والدينية مع القيم السياسية، يعد النظام السياسي شرعيا في نظر الجماعات. ومع حدوث أزمات اقتصادية متتالية في البلد، يؤثر ذلك على شرعيتها وتبرز جماعات أخرى تتنافس وتشكك في شرعيتها. يظهر ذلك على شكل انقسامات قوية بين الجماهير والحكومة، تتجلى في مظاهرات أو احتجاجات، كما يحدث حاليا في العراق في سياق أزمة إقرار الموازنات العراقية منذ عام ٢٠١٤-٢٠٢٣ لمدة ثلاث سنوات كاملة.

و تكمن المشكلة في وجود عرقلة في إقرار الموازنة بسبب تحديات كثيرة منها الفساد وانعدام الرؤية الوطنية، وعدم التوافق بين الكتل السياسية. ينجم عن هذه العرقلة مشاكل عدة عند تأخير إقرار الموازنة العراقية، وعند تكرار مثل هذه الأزمات يؤثر سلباً على شرعية النظام السياسي وقد يؤدي إلى انهياره.

الفرع الأول

الأزمات الاقتصادية والشرعية السياسية لنظام الحكم

الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم متنوعة في الحجم والتأثير، وتختلف باسمها ومناطقها والقطاعات التي تتأثر بها. ومع ذلك، تظل هذه الأزمات تترك أثرًا سلبيًا على الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الأنظمة السياسية والمجتمع وتكون لهذه الأزمات تأثيرات على العالم بشكل عام، إذ عند حدوث أزمة اقتصادية، يمتد تأثيرها إلى جميع الدول بشكل سلبي، تاركة أثرها الأزمة على جميع دول العالم، نظرا لكونها مصدرًا رئيسيا للمواد الغذائية مثل القمح والذرة وزيت عباد الشمس على سبيل المثال، يمكن رؤية تأثير الأزمة و الحروب وتنعكس عليها في أوكرانيا على العالم، حيث أثرت وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه المواد.

وأيضاً الأزمة الاقتصادية الداخلية تؤثر سلباً على الدولة وتنعكس عليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن آثارها التضخم وقلة دخول الأفراد وتنعكس بالتالي على المجتمع بارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع وتدني المستوى المعيشي والتعليم والمستوى الصحي وتتعرض لها بالغالب البلدان النامية ، وأيضاً تباطؤ الاقتصاد العالمي والركود وتقلبات الأسعار والأسواق المالية والعالمية وتؤدي إلى المديونية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لكونها اغلب اعتمادها على واردات النفط، أما على المستوى السياسي فيعاني من نقص الكوادر الوطنية وضعف الولاء للدولة

وظهور الأثنية العرقية بسبب التدهور الاقتصادي وبالتالي قد تؤدي إلى انهيار شرعية النظام السياسي القائم في الدولة. و تؤدي الأزمات إلى الانكماش و تدفع إلى زيادة الاقتراض ويدعم الأسهم والعقارات للدول الأجنبية وبذلك تزاد المشكلات المالية الداخلية وقلة المستهلكين على شراء السلع المعمرة والكمالية ويؤدي ذلك إلى الركود والكساد فتلجأ الدول إلى القروض وتزداد المديونية للخارج وبالتالي يعمل لصالح الدولة المستثمرة حيث يؤدي إلى تبعية النظام السياسي للخارج واتخاذ القرارات غير الصحيحة التي لا تصب في صالح بلده إنما يتماشى مع دول الخارج[٣٦].

والأزمات الاقتصادية التي تحدث في الدولة تؤثر على اقتصادها ، – فالعراق على الرغم من كونه من الدول النفطية إلا أن ذلك لم يخفف من الأزمات الداخلية التي يعاني منها كأزمة الشراكة الوطنية وأزمة التعددية الحزبية وأزمة إقرار الموازنات العراقية عام ٢٠٢٣ أدت إلى المشكلات والأزمات الاقتصادية التي عانى منها العراق أيضاً هي تذبذب الدخول والأجور والأرباح وغيرها عديدة ومن تلك الأزمات بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي باتت أزمة – خطيرة على الطبقات المتوسطة والفقيرة، على إثر ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، حيث أن العملة العراقية وصلت إلى (١٥٠) الف) دينار عراقي مقابل (١٠٠) دولار أمريكي ، وهو ما يفاقم من صعوبة الأوضاع المعيشية والاقتصادية، في ظل نسب البطالة العالية وارتفاع) أسعار السلع البسيطة الأساسية والخدمات وهبوط المؤشر العام في – البورصات وانخفاض في المبيعات خاصة و هذا بدوره يؤثر على ٣ شرعية النظام السياسي فأن أي أزمة واستمرارها يؤدي إلى عدم الرضا الشعبي مما يهدد النظام السياسي فتظهر المعارضة على شكل مظاهرات شعبية قد تكون سلمية واحيانا غير سلمية على شكل ثورة شعبية على النظام وقد تؤدي بالتالي إلى انهيار الشرعية للنظام السياسي الحاكم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٣٧].

شهدت العاصمة العراقية بغداد، صباح يوم الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٢٣، تظاهرات أمام مبنى البنك المركزي العراقي، حيث طالب المتظاهرون بخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ومكافحة تهريب الأموال إلى دول أخرى. تأتي هذه الاحتجاجات في ظل أزمة الدولار التي تسببت في ضغوط كبيرة على المواطنين، مما يؤثر على الثقة في الشرعية السياسية للنظام الحاكم.

وسعت الدولة إلى وجود حلول من أجل تخفيض سعر الدولار وقد أكدت ذلك في مسودة إقرار الموازنة المالية العامة لسنة ٢٠٢٣ لأهمية ذلك في شرعية النظام السياسي ومن أجل كسب ثقة الشعب بالحكومة لأن حدوث أزمات متتالية

فيها يؤدي إلى عدم الرضا الشعبي مما يهدد النظام السياسي فتظهر المعارضة على شكل مظاهرات شعبية قد تكون سلمية واحيانا غير سلمية على شكل ثورة شعبية على النظام وقد تؤدي بالتالي إلى انهيار الشرعية للنظام السياسي.

ان العامل الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالعامل السياسي، ففي العراق نظام الحكم نيابي برلماني يقوم على التعددية الحزبية، فاذا وجد انعدام التوافق بين الأحزاب السياسية تعطلت إقرار الموازنة وان إقرار الحكومة العراقية للموازنة المالية الحكومات السابقة تقوم بأعداد الموازنة لمدة عام يتأثر بشكل كبير لمدة ٣ سنوات لم يحدث منذ ٢٠٠٣م ، حيث كانت السياسي واحد وترسلها إلى البرلمان لتأخذ طريقها إلى التنفيذ بعد المصادقة عليها[٣٨].

ولكن في عام ٢٠١٤م تعثرت إقرار الموازنة المالية وأصبحت لمدة ثلاث سنوات نتيجة الصراعات السياسية وتصاعد أعمال العنف وظهور تنظيم (داعش) الإرهابي وسيطرته على نحو ثلث الأراضي العراقية وما استنفذته الدولة من أجل تحرير المناطق أثر على الجانب الاقتصادي، وتعد الموازنة المالية لعام ٢٠١٤م أعلى موازنة بتاريخ العراق.

آنذاك بلغت (١٧٤.٥) ترليون دينار عراقي أي (١٥٠.١) مليار دولار أمريكي إذ بلغ سعر برميل النفط إلى (٩٠) دولار للبرميل الواحد لسنة ٢٠١٣ م وقد أقرت في عام ٢٠١٤م جريدة الوقائع العراقية ٢٠١٣ ، ص(١). وساد الخلاف بين الكتل السياسية على حصة كل منهم بالموازنة ، حيث أن الكتل الكردية أبدوا اعتراضهم عن حصة إقليم كردستان، وأيضاً محافظة نينوى اعترضت عن حصتها من الموازنة بأنها لا تكفي لإعمار عدد من القرى وناحية داخل المحافظة فضلاً عن محافظة نينوى من أكثر المحافظات ضرراً بفعل الإرهاب والتي شهدت دماراً كبيراً للبنى التحتية وارتفاع معدلات البطالة وشرائح العاطلين عن العمل والأيتام التي بحاجة إلى عناية خاصة والتفافة حكومية.[٣٩]

وأيضاً في عام ٢٠١٧م و أحداث حصول ثورة تشرين الحصول – الشعب على حقوقه واعتراضها على السياسات الحكومية والمطالبة بالتعينات وتأخير إقرار الموازنة إذ بلغت إجمالي الموازنة بحوالي (١٩٧.٨٢٨) ترليون دينار عراقي أي بحوالي (١٤٠) مليار دولار ، أما التشغيلية فهي (١٥٠.٢٧٣) ترليون تشغيلية وبلغت الاستثمارية حوالي) ٤٧.٥٥٥) أما العجز بلغ (٦٣.٢٧٥) واعتمدت سعر البرميل النفط (٧٠)دولار للبرميل الواحد.

وأيضاً عام ٢٠١٩م أقرت الموازنة بمبلغ ١٠٥.٥) ترليون دينار ١ عراقي أي بحوالي (٨٩) مليار دولار أمريكي من بينها نحو (٧٩) مليار دولار – إيرادات نفطية واعتمدت سعر النفط ب (٥٦) دولار أمريكي للبرميل الواحد.

وعملية إقرار الموازنة كانت وما زالت تواجه عرقلة عند إقرارها منذ ٢٠١٤ وحتى موازنة ٢٠٢٣ ، إذ واجهت مشاكل بين الكتل السياسية عن حصة إقليم كردستان لم تكن الكتل الكردية راضية عن النسبة وأيضاً بين الكتل السياسية الأخرى وفي ظل وجود خلافات مستمرة فبذلك عند إقرار الموازنة لمدة ٣ سنوات وفقا للأطر القانونية والدستورية بذلك تكون الموازنة وفقا لرغباتهم على الرغم كون ذلك في دول أخرى يدل على قوة اقتصاد الدولة وتطورها، فالعوامل المعرقلة للموازنة والتحديات التي تحول دون إقرارها[٤٠].

الفرع الثاني

تحديات إقرار الموازنة العراقية لعام ٢٠٢٣ والمشاكل الناتجة عن تأخيرها

على مرّ السنوات الماضية، واجهت الموازنات الاتحادية للعراق العديد من التحديات، حيث كان تركيزها واضحًا على الجوانب المالية وزيادة الطلب على الأموال، دون أن تحقق ارتباطًا وثيقًا بالاحتياجات التنموية، فالموازنة المالية لسنه ٢٠٢٣م تعد اعلى موازنة في تاريخ العراق متوقعة تبلغ (١٩٨.٦) ترليون أي ما يعادل (١٣٦) مليار دولار موازنة تشغيلية للمصروفات الحكومية ورواتب الموظفين وفي الوقت نفسه هناك عجز بالموازنة يقدر بحوالي (٤٣) مليار دولار وسعر النفط للبرميل الواحد قدّر ب (٧٠) دولار للبرميل الواحد ومدة عملها لثلاث سنوات القادمة ترتبط التخصيصات المالية في الموازنات الاتحادية بعائدات النفط ومدى التركيز على الاعتبارات المالية في التخصيصات والإنفاق الحكومي غير الموجه نحو الأهداف التنموية ونتائج الإنجازات الاقتصادية. في هذا السياق، فإن تضخم التخصيصات المالية في الموازنة وزيادة عمليات الصرف، مع قلة الإنجازات التنموية الناتجة عنها، قد يؤديان إلى إلغاء شرط مهم من الشروط التي يجب أن تتوفر في مصطلح الموازنة العامة، مما يجعلها مجرد وثيقة للإيرادات والمصروفات المالية. وتتمثل التحديات المتعلقة بإقرار موازنة ٢٠٢٣ في النقاط التالية[٤١]:

١ الفساد السياسي: يشكل الفساد تحديا كبيرا أمام إقرار الموازنة حيث يتسبب في تضخم الإنفاق الحكومي وتهريب الأموال خارج العراق والرواتب العالية للسياسيين والاختلاسات وغسيل الأموال والصفقات المشبوهة والفساد الإداري والمالي يستنزف جزء كبير من الأموال العامة وإيرادات الدولة جميعها يعمل على تقليص الإيرادات وعرقلة عملية إقرار الموازنة مما يتسبب في تأخير إقرارها بسبب المصالح المتضاربة والمساومات فينعكس سلبا على حياة الناس عامة ومكانة الدولة في المجتمع ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد وتعد أزمة اقتصادية تؤثر على المجتمع، وهذه المشكلة في حال استمرارها تؤثر على شرعية النظام السياسي .

٢ – التعددية الحزبية تغير النظام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من

كونه نظام حزب واحد إلى نظام يتسم بالتعددية الحزبية. تبرز أهمية أن يعترف قادة الأحزاب بشرعية وجود التعدد الاجتماعي في العراق وحقوق الأحزاب والجماعات في الدفاع عن هويتها ومصالحها بإطار الدولة بطرائق سلمية ومشاركة سياسية عادلة ومتكافئة وبذلك يتم تداول السلطة بشكل سلمي مقنن بما يخدم مصالح البلد وليس بمصلحة أبناء مكون معين، وهذا صعب تحقيقه في العملية السياسية العراقية حيث يسيطر التأثير العشائري والعصبي والطائفي على عملية صنع القرار السياسي. يعني ذلك أن التعددية الحزبية قد تكون محدودة بسبب تفاقم الانقسامات الاجتماعية والطائفية في البلاد.

٣ – انعدام وجود رؤية وطنية موحدة بين الكتل السياسية : لعدم وجود رؤية وطنية موحدة بين الكتل السياسية إذ غلب الولاء للمكون – والعرقية على الرؤية الوطنية الموحدة وظهرت الكثير من الخلافات بين الكتل السياسية على المدى الماضي وظهر ذلك حين عاد النفط وإيراداته ليشكل موضع خلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ولم توافق الكتل الكردية على إقرار الموازنة وادى إلى تأجيل إقرارها إلى الآن ، إذ أن إقليم كردستان طالب بنسبة ١٧% انخفاض أسعار صال على إقرار الموازنة التضخم يزيد التكاليف يؤدي إلى نقص الإيرادات والحكومة الاتحادية وضعت نسبة ١٢.٦٧% قبل أن يتم التوافق على نسبة ١٤% للمضي بمشروع الموازنة»، وتم الموافقة على ذلك.

٤ – العامل الاقتصادي : أن الميزانية تعتمد بشكل كبير على النفط وفيما حدد برميل النفط بأرقام تقديرية لا تتجاوز (٧٠) دولار وفق سعر الصرف الثابت (١٣٠٠) دينار عراقي للدولار الواحد حسب ما ورد من قبل مجلس الوزراء فانخفاض أسعار صادرات النفط تؤثر على إقرار الموازنة وارتفاع معدلات التضخم يزيد التكاليف الحكومية مما يؤدي إلى نقص الإنفاق الحكومي والديون الخارجية فضلاً عن ارتفاع سعر الدولار فحددت الحكومة بان سعر (١٠٠) دولار تعادل (١٣٢٠٠٠) عراقي في مسودة الموازنة لكن في الواقع ارتفع سعر الدولار أمام الدينار ليصل إلى (١٥٠٠٠٠) دينار عراقي لكل (١٠٠) دولار أمريكي.

٥ المحاصصة الطائفية : أصبحت عرفاً دائماً وضعها الاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣م، والمحاصصة تعمل على تشجيع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وإسناد المناصب وإناطة المسؤوليات إلى الأشخاص بناءً على انتماءاتهم القومية أو الفرعية أو المذهبية أو المكونات وعلى نحو يهدد معايير الكفاءة أو القبول العام وبالتالي يعد أسلوبا غير صالح في الإدارة والحكم[٤٢].

المشاكل الناتجة عن تأخير إقرار الموازنة العراقية لعام ٢٠٢٣م :

إن تأخير إقرار الموازنة ينعكس سلباً على حياة عامة الناس ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد وتصيب الإيرادات العامة والبنى التحتية ورفاهية المجتمع ويؤدي إلى ازدياد الفوضى الاجتماعية والسياسية لأن الحاجة إلى الإنفاق الحكومي كبيرة لتلبية الاحتياجات.

١-تضر بالمواطنين : لا يزال مشروع قانون الموازنة المالية العراقية لعام ٢٠٢٣ متوقفًا بعد مرور ستة أشهر على بداية العام المالي. وعلى الرغم من حسم اللجنة المالية في مجلس النواب غالبية مواد الموازنة وإعلان جدول لإقرارها، فإن خلافًا طارئًا بشأن بعض بنودها أدى إلى تأجيل التصويت عليها حتى إشعار آخر. وتأخير اعتماد الموازنة يؤثر على أصحاب العقود الذين تم تثبيتهم، حيث لا تمنح لهم رواتب حتى إقرار الموازنة. ويتأثر أيضًا الموظفون الجدد، حيث اقتربت نهاية السنة دون إقرار الموازنة. ويسبب هذا التأخير أيضًا تأثيرًا سلبيًا على ذوي الدخول المحدودة نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب ارتفاع سعر الدولار الأمريكي، الذي وصل إلى مستويات تفوق (١٤٨٠٠) دينار عراقي مقابل الدولار الواحد. كانت المسودة المقترحة للموازنة تتضمن تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي.

٢- تأخير إقرار الموازنة يؤثر على المستوى الاقتصادي : يؤدي إلى توقف عجلة الإنفاق الجاري والاستثماري وتأخير المشاريع الصناعية والزراعية وتأخير إنجاز المشاريع الاستثمارية وله انعكاسات على الاقتصاد ويؤجل عمليات الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدم وجود تنمية اقتصادية في المجالات كافة[٤٣].

٣- عدم تشغيل الطاقات العاطلة في القطاعات : بسبب تأخر الاستثمار يخلق مستوى معيشي متفاوت بين معيشة أثرياء وآخرين فقراء فيؤدي ذلك بخلق عدم رضا لأن المستوى المعيشي المتدني وبسبب الفقر والجوع والبطالة وعامل الاستثمار المتأخر في القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى عدم تفعيل القدرات الكامنة، مما يتسبب في تفاوت مستويات المعيشة بين الأثرياء والفقراء ينجم عن هذا الوضع عدم الرضا بسبب المستوى المعيشي المنخفض، وتفاقم الفقر، وزيادة معدلات الجوع والبطالة. يلعب العامل الاقتصادي دورًا كبيرًا في تشكيل شرعية الأنظمة السياسية ويمكن أن يؤدي إلى انهيارها ، كما حدث في بعض الدول العربية وتعد الموازنة ليست مجرد عملية يلعب العامل كبيراً في تشكيل السياسية، ويمكن تشغيل للأموال، وإنما يجب أن تكون استراتيجية لتحقيق التنمية. يجب أن تتضمن الموازنة خططا لتوظيف الأموال بشكل فعال، بما في ذلك إيجاد فرص عمل للأفراد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين[٤٤].

٤ – توقف المشاريع الخدمية : توقف مشاريع الكهرباء والطرق بـ والجسور والمستشفيات والمراكز الصحية مما يؤدي إلى انعدام الخدمات على الأفراد.

٥ – إرباك عمل المؤسسات الحكومية ودوائر الدولة كالعقود التشغيلية وتسيير الأعمال بالنسبة للصناعة والزراعة وإيقاف العمل بالمشاريع الزراعية والصناعية وذلك لعدم توافر تخصيصات إلا في حال إقرار الموازنة مما يسبب إرباكها في أداء عملها[٤٥].

ونستنتج من ما تقدم أن أزمة اعتماد الموازنة تتسم بطابع اقتصادي، حيث يُعد الاقتصاد المحرك الرئيسي للدولة، وتعتمد الدوائر والمؤسسات على إقرار الموازنة لتحقيق الخدمات وتسيير الأعمال. عمدت الموازنة العراقية بشكل رئيسي على الإيرادات من النفط الخام وتقلب أسعارها أحيانًا ، مما قد يؤدي إلى تأخير إقرار الموازنة. ويعزى هذا التأخير منذ عام ٢٠١٤ – ٢٠٢٣ إلى عدم توافق الكتل السياسية، ووجود المحسوبية والفساد السياسي والولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ويظهر أن أسباب تأخير إقرار الموازنة في الأساس سياسية وليست اقتصادية.

الخاتمة :

تسببت التحديات والمشاكل التي واجهها المجتمع العراقي في عدم استقرار الوضع في العراق. استمرت هذه المشاكل في التأثير سلبًا على حياة الناس لمدة عشر سنوات دون أن يهتم أحد بمعاناتهم. تدهورت الأوضاع السياسية بسبب الصراعات بين الأحزاب، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع البطالة والفقر والأمية وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة. هذه العوامل ساهمت في تراجع الاستقرار في العراق مقارنة بالدول المجاورة. فشلت العملية السياسية في إيجاد حلول لتحسين الوضع في العراق، ولم تحقق الأهداف التي وعدت بها، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية.

أولاً– النتائج :

١– يجب تقوية الأمن في العراق وإعادة تنظيم الجيش والشرطة بطريقة تحترم حقوق المواطنين وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، بعيدًا عن الطائفية والعرقية التي أثرت سلبًا على الوضع الأمني. يجب أن تلعب هذه القوات دورًا في حماية العملية السياسية والديمقراطية.

٢- يجب مواجهة التدخلات الخارجية السيئة من الدول المجاورة والدول الأخرى، لأن الأعمال الإرهابية والعنف في العراق لها أسباب خارجية تؤثر على الاستقرار الداخلي. يجب احترام شؤون العراق وعدم التدخل إلا وفق الاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى في مجالات مثل الاقتصاد والزراعة.

٣- بعد عام ٢٠٠٣، اتبعت السياسة الاقتصادية في العراق نهجًا مختلفًا عن باقي دول العالم، حيث لم تكن جزءًا من تطور الدولة الطبيعي، بل جاءت بعد الاحتلال الأميركي وسقوط الحكومة، مما أدى إلى عدم استقرار النتائج الاقتصادية على مدى السنوات الماضية.

٤- رغم أن الدستور يؤكد في المادة (١٤٤) على أهمية وضع سياسة للتنمية والتخطيط، ورغم وجود خطة شاملة في برنامج الحكومة بعد إقرار الدستور عام ٢٠٠٦، إلا أن الجهات التنفيذية لم تبدأ بعد في وضع خطة تنمية، مما جعل السياسة الاقتصادية تتفاعل بشكل غير منتظم مع المشاكل الاقتصادية التي تظهر بين الحين والآخر.

٥-أظهرت معطيات البحث بان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة ، ساهمت في ديمومة المشاكل الاقتصادية على مدى السنوات السبع الماضية ، وبخاصة أن طبيعة المعالجات المطروحة غير مخطط لها سلفاً.

ثانياً – التوصيات:

١- ضرورة عقد مؤتمر وطني عام وشامل لكل أطياف الشعب العراقي وبرعاية الدولة لمناقشة حالة عدم الاستقرار المجتمعي المستمرة في العراق وإيجاد حلول ناجحة ووفق مراحل زمنية مدروسة تحقق للشعب العراقي تطلعاتهم وأمنياتهم بالاستقرار، وتتولى الحكومة الممثلة للسلطة التنفيذية وبكل مؤسساتها وأجهزتها وبالتعاون مع السلطة التشريعية لعقد هذا المؤتمر والخروج بالنتائج الإيجابية .

٢- الركون إلى مجموعة من الأساتذة والمتخصصين من العلماء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدراسة كل المشاكل وتشخيصها وإيجاد الحلول لها بأسرع وقت ممكن.

٣- تفعيل دور الأعلام الوطني ، ببيان كل المشكلات أمام المواطنين ودفعه إلى حدث الناس على التمسك بالقوانين والنظام العام ، فضلا عن دوره الكبير في محاربة الفساد والجريمة .

٤- ضرورة تنسيق وتكثيف الجهود من أجل رسم سياسة اقتصادية تنموية تتماشى مع واقع وإمكانيات العراق على أن تأخذ بالحسبان المتغيرات الدولية سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا.

٥- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في الاقتصاد من خلال قطاعها العام لعدم وصول القطاع الخاص التي مرحلة النضج على أن لا يكون بديلاً عنه.

الهوامش:

[١]عبد الرزاق عبد الأستاذ محمد عبد الجبار الديمقراطية بين العلمانية والإسلام دار الفكر العربي المعاصر ١٩٩٩، ص ٢٠

[٢]جون ديار الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق ترجمة يسام شيحا الدار العربي للعلوم، دون سنة نشر ، ص ٢٢

[٣]عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني النظام السياسي بع هدم دولة الخلافة، دراسة شرعية بدون سنة طبع، ص ٨٨

[٤]فرانسيس فوكياما النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية ترجمة معين الإمام مجاب الإمام دار التب القطرية ٢٠١٦ ص ٤٠

[٥]وليام بولك المؤسسة العربية للنشر تقديم م .د عبد الحي يحيى زلوم ٢٠٠٦ ص ٢٢٠.

[٦]حميد حنون مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق .. بيروت ٢٠١٩ . ص ٢٠٢.

[٧]حميد حنون مصدر سابق، ٢٠١٩، ص ٢٩٠

[٨]صالح الصاوي التعددية السياسية في الدولة الإسلامية دار الإعلام الدولي بدون سنة طبع. ص ٤

[٩]السفير بول بريمر عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ترجمة عمر الأيوبي لبنان بيروت ٢٠٠٦ ص ٨٤

[١٠]الجادرجي إبراهيم الجعفري عادا عبد ١٥ حميد حنون، نفس المصدر. ص ٣١٥ . ص ٣١٦

[١١]نائل سجري الديمقراطية والتوجيه السياسي في العراق بدون تاريخ الطبع ص ١٢.

[١٢]أميرة حلمي مطر الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس دار المعارف ١٩٩٥، ص ٥

[١٣]رشيد الخيون ضد الطائفية العراق .. جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣ الناشر مدارك للإبداع ص ٧ .

[١٤]عبد الكريم العلوجي الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي الدار الثقافية للنشر ١٥ ص ١٦٤

[١٥]عبود العسكري أصول المعارضة في الاسلام دار النمر للنشر والتوزيع ١٩٩٧،، ص ١١.

[١٦]فرانسيس فوكوياما منتدى العلاقات العربية الدولية ترجمة مجاب الإمام، الطبعة الأولى، ٢٠١٦ ، ص ١٨

[١٧]ماجد الغرباوي وطارق الكناني رهانات السلطة في العراق حوار في ايدلوجيا التوظيف السياسي مؤسسة المثقف العربي سدني أستراليا ٢٠٧ص٧

[١٨]ميريام ريفولت دالون سلطان البدايات بحث في السلطة ترجمة د. سايد مطر مركز دراسات الوحدة العربية ط بيروت ٢٠١٢ ص ٤٣

[١٩]وليم بولك، لكي نفهم العراق المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط. ٢٠٠٦ . ص ٣٠

[٢٠]بلاسم جميل أزمة الغذاء العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في العراق، بحث مقدم المؤتمر العلمي لوزارة التجارة، أيار ، ٢٠٠٨، ص٦٤.

[٢١]ثامر أبو العينين آفاق يائسة رافقت لسبوع المياه العالمي، وخبراء البيئة لم يجدو حلا لأزمة الـ . ذهب الأزرق استوكهولم، سويسرا، الثلاثاء، ١ أيلول ٢٠٠٩

[٢٢]ورقة عمل مقدمة من اتحاد الصناعات العراقي إلى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك الغش الصناعي والتجاري في العراق ، ٢٠٠٦ ، ص٤٨

[٢٣]ثائر محمود رشيد أثر سياسة الإغراق على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ٢٠٠٦ ،ص٥٨.

[٢٤]السيد علي عبد المنعم مدخل في علم الاقتصاد (الجامعة المستنصرية، بغداد : ١٩٨٤، ص٨٥.

[٢٥]برهان غليون بيان من أجل الديمقراطية، ط ٥) المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٦ ص ٢٦

[٢٦]عبد الرزاق فارس الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحلول، ط ١ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإمارات، ٢٠١٠ ص٨٦.

[٢٧]عبد الرزاق الفارس الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، ط ١ بيروت، ١٢٠٠

[٢٨]علي القريشي الهجرة إلى الدولة في تجربة الاسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل ط ٣ (مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد دون سنة نشر، ص٨٥.

[٢٩]حسن عواضة وآخرون المالية العامة الموازنة الضرائب الرسوم دراسة مقارنة، ط١ :بيروت، ١٩٩٥ص٧٤

[٣٠]طاهر حمدي كنعان وآخرون هموم اقتصادية عربية التنمية التكامل النفط – العولمة، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : ٢٠٠١، ص٢٥

[٣١]ماهر موسى العبيدي، محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة (مطبعة المعارف، بغداد: ١٩٨٥ ،ص٤٨

[٣٢]محيي محمد مسعد، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية (مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ١٩٩٩، ص٨٥.

[٣٣]إحسان محمد الحسن مظاهر التمية أو التقدم في المجتمع العربي العدد ٥ ، مجلة دراسات عربية دار طليعة، بيروت : ١٩٨٨، ص٨٤.

[٣٤]جاسم صغير ، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، العدد ٢٢ الحوار المتمدن ، بيروت ٢٠٠٥ ،ص٤٧.

[٣٥]فؤاد مرسي حتمية التنمية من خلال التكامل العربي، العدد ٥ مجلة دراسات عربية، بيروت ١٩٨٧، ص٣٧

[٣٦] أحمد سعد جاري، الرقابة على الموازنة العامة للدولة في الإعداد والتنفيذ (دراسة ميدانية الموازنة الجامعة المستنصرية ، المؤتمر العلمي ١١) كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية : ٢٠١١.

[٣٧] أحمد جاسم جبار الياسري النفط ومستقبل التنمية في العراق العارف للمطبوعات معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ط٣، ٢٠١٠، ص ١١٦

[٣٨] أحمد عمر الراوي التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد المجلد السابع ٢١٨عشر، العدد ، ٢٠١١، ص٦٤

[٣٩]أديب قاسم شندي – بتول حسن ردرد الزبيدي، تقييم اداء الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠١٢ – ٢٠٠٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط العدد ١٥ ، ٢٠١٤، ص ٥

[٤٠]إنعام مزيد إصلاح الموازنة العامة العراقية طريقنا المستقبلي مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط العدد ٩، ٢٠١٣، ص ٢٧.

[٤١]حسام علي داود – خالد محمد السواعي الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews ٧ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط١ ٢٠١٣، ص٨١ .

[٤٢]حسين علي بخيت – سحر فتح الله مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع، بغداد، بلا طبعة، ٢٠٠٢، ص ١٤٥

[٤٣]حسن لطيف كاظم وآخرون النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية، مركز العراق للدراسات بغداد، ط١، ٢٠٠٧، ص٦١.

[٤٤]حيدر العبادي، آلية إعداد وإقرار الموازنة العامة في العراق، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل إعداد وإقرار الموازنة لعام ٢٠٠٨ في العراق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لبنان ٢٠٠٨، ص ١٦.

[٤٥]خديجة جمعة، الفساد واثره في الموازنة العامة للدولة مجلة الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، العدد ٧٣، ٢٠٠٨، ص ١٣

المراجع و المصادر:

١. أحمد جاسم جبار الياسري، "النفط ومستقبل التنمية في العراق"، العارف للمطبوعات، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠، ص ١١٦.

٢. إحسان محمد الحسن مظاهر التمية أو التقدم في المجتمع العربي العدد ٥ ، مجلة دراسات عربية دار طليعة، بيروت : ١٩٨٨، ص٨٤.

٣. أحمد سعد جاري، الرقابة على الموازنة العامة للدولة في الإعداد والتنفيذ (دراسة ميدانية الموازنة الجامعة المستنصرية ، المؤتمر العلمي ١١) كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية : ٢٠١١.

٤. أحمد عمر الراوي، "التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد ٢١٨، ٢٠١١، ص ٦٤.

٥. أديب قاسم شندي وبتول حسن ردرد الزبيدي، "تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط، العدد ١٥، ٢٠١٤، ص ٥.

٦. أميرة حلمي مطر الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس دار المعارف ١٩٩٥، ص ٥ .

٧. إنعام مزيد، "إصلاح الموازنة العامة العراقية: طريقنا المستقبلي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط، العدد ٩، ٢٠١٣، ص ٢٧.

٨. برهان غليون بيان من أجل الديمقراطية، ط ٥) المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٦ ص ٢٦ .

٩. بلاسم جميل أزمة الغذاء العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في العراق، بحث مقدم المؤتمر العلمي لوزارة التجارة، أيار ، ٢٠٠٨، ص٦٤.

١٠. ثامر أبو العينين آفاق يائسة رافقت لسبوع المياه العالمي، وخبراء البيئة لم يجدوا حلاً لأزمة الـ . ذهب الأزرق استوكهولم، سويسرا، الثلاثاء، ١ أيلول ٢٠٠٩.

١١. ثائر محمود رشيد أثر سياسة الإغراق على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ٢٠٠٦ ،ص٥٨.

١٢. ثائر محمود رشيد حماية حقوق الملكية الفكرية وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر وزارة التجارة ، ٢٠٠٩.

١٣. الجادرجي إبراهيم الجعفري عادا عبد ١٥ حميد حنون، نفس المصدر. ص ٣١٥ . ص ٣١٦.

١٤. جاسم صغير ، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، العدد ٢٢ الحوار المتمدن ، بيروت ٢٠٠٥ ،ص٤٧.

١٥. جون ديار الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق ترجمة يسام شيحا الدار العربي للعلوم، دون سنة نشر ، ص ٢٢.

١٦. حسام علي داود – خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٨١.

١٧. حسن عواضة وآخرون المالية العامة الموازنة الضرائب الرسوم دراسة مقارنة، ط١ :بيروت، ١٩٩٥ص٧٤.

١٨. حسن لطيف كاظم وآخرون، "النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي: رؤية مستقبلية"، مركز العراق للدراسات، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٦١.

١٩. حسين علي بخيت – سحر فتح الله، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، دار الكتب للنشر والتوزيع، بغداد، بدون طبعة، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

٢٠. حسين علي بخيت – سحر فتح الله، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، دار الكتب للنشر والتوزيع، بغداد، بدون طبعة، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

٢١. حميد حنون مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق .. بيروت ٢٠١٩ . ص ٢٠٢.

٢٢. حيدر العبادي، "آلية إعداد وإقرار الموازنة العامة في العراق"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل إعداد وإقرار الموازنة لعام ٢٠٠٨ في العراق، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٦.

٢٣. خديجة جمعة، "الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، العدد ٧٣، ٢٠٠٨، ص ١٣.

٢٤. رشيد الخيون ضد الطائفية العراق .. جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣ الناشر مدارك للإبداع ص ٧ .

٢٥. السفير بول بريمر عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ترجمة عمر الأيوبي لبنان بيروت ٢٠٠٦ ص ٨٤

٢٦. السيد علي عبد المنعم مدخل في علم الاقتصاد (الجامعة المستنصرية، بغداد : ١٩٨٤، ص٨٥.

٢٧. صالح الصاوي التعددية السياسية في الدولة الإسلامية دار الإعلام الدولي بدون سنة طبع. ص ٤.

٢٨. طاهر حمدي كنعان وآخرون هموم اقتصادية عربية التنمية التكامل النفط – العولمة، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : ٢٠٠١، ص٢٥ .

٢٩. عبد الرزاق الفارس الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، ط ١ بيروت، ١٢٠٠.

٣٠. عبد الرزاق عبد الأستاذ محمد عبد الجبار الديمقراطية بين العلمانية والإسلام دار الفكر العربي المعاصر ١٩٩٩، ص ٢٠.

٣١. عبد الرزاق فارس الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحلول، ط ١ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإمارات، ٢٠١٠ ص٨٦.

٣٢. عبد الكريم العلوجي الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي الدار الثقافية للنشر ١٥ ص ١٦٤

٣٣. عبود العسكري أصول المعارضة في الاسلام دار النمر للنشر والتوزيع ١٩٩٧،، ص ١١.

٣٤. عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني النظام السياسي بع هدم دولة الخلافة، دراسة شرعية بدون سنة طبع، ص ٨٨.

٣٥. علي القريشي الهجرة إلى الدولة في تجربة الإسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل ط ٣ (مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد دون سنة نشر، ص٨٥.

٣٦. فرانسيس فوكمياما النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية ترجمة معين الإمام مجاب الإمام دار التب القطرية ٢٠١٦ ص ٤٠.

٣٧. فرانسيس فوكوياما منتدى العلاقات العربية الدولية ترجمة مجاب الإمام، الطبعة الأولى، ٢٠١٦ ، ص ١٨.

٣٨. فؤاد مرسي حتمية التنمية من خلال التكامل العربي، العدد ٥ مجلة دراسات عربية، بيروت ١٩٨٧، ص٣٧ .

٣٩. ماجد الغرباوي وطارق الكناني رهانات السلطة في العراق حوار في ايدلوجيا التوظيف السياسي مؤسسة المثقف العربي سدني أستراليا ٢٠٧ص٧.

٤٠. ماهر موسى العبيدي، محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة (مطبعة المعارف، بغداد: ١٩٨٥ ،ص٤٨.

٤١. محمد مظفر الأدهمي العراق تأسيس النظام الملكي تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ ، بغداد، ط ٢٠٠٩ ص ٣٤.

٤٢. محيي محمد مسعد، دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية (مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ١٩٩٩، ص٨٥.

٤٣. ميريام ريفولت دالون سلطان البدايات بحث في السلطة ترجمة د. سايد مطر مركز دراسات الوحدة العربية ط بيروت ٢٠١٢ ص ٤٣.

٤٤. نائل سجري الديمقراطية والتوجيه السياسي في العراق بدون تاريخ الطبع ص ١٢.

٤٥. ورقة عمل مقدمة من اتحاد الصناعات العراقي إلى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك الغش الصناعي والتجاري في العراق ، ٢٠٠٦ ، ص٤٨.

٤٦. وليام بولك المؤسسة العربية للنشر تقديم م .د عبد الحي يحيى زلوم ٢٠٠٦ ص ٢٢٠.

٤٧. وليم بولك، لكي نفهم العراق المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط. ٢٠٠٦ . ص ٣٠.